افقد مكتب المنظمة كثيرا من مبادراته وقدرته على التحرك . ثم مع دخول فصائل المقاومة (فتح والصاعقة ثم الجبهة الشعبية الديموقراطية فيما بعد) اطار المنظمة ومع الحماس الشعبي الذي قوبلت به هذه الخطوة بالاضافة الى توفر جهاز عامل فعال في مكتب المنظمة ، تمكن هذا المكتب من ان يستعيد كثيرا من مواقعه التي فقدت .

ومن يعايش فلسطينيي العراق يتلمس اتجاها صادقا عند المواطن الفلسطيني الى ان يشرك مكتب المنظمة في حل كثير من مشاكله حتى الخاصة منها . وعندما كان المواطن يجد استجابة من المكتب ، خاصة اذا وفق المكتب بايجاد حل مرض ، يزداد التصاق المواطنين بالمنظمة ويزداد يقينهم بضرورة وجودها. ويجد الفسطينيون في العراق انه من الطبيعي ومن صلب عمل المنظمة ان تتولى رعاية شؤونهم ما دامت المنظمة تمثل الكيان السياسي والوطني للفلسطينيين جميعا بدون استثناء . حتى ان مثل هذا التصور قد انطبع في اذهان المواطنين العراقيين ، فكثيرا ما يلجأ المواطن العراقي الى مكتب المنظمة لحل مشكلة له مع مواطن فلسطيني، والاثنان يرتضيان بالمكتب حكما . ومهما اختلفت الاراء في مهمات منظمة التحرير الفلسطينية ودورها ، وما هي مؤهلة له ، وهل من المفروض فيها ان تشغل اجهزتها بحل « مشاكل الناس » ، أم ان دورها يجب ان يكون نضاليا تعبويا فحسب ، فالواقع هو ان المواطن الفلسطيني في العراق يلجأ الى « منظمتنا » كما يدعوها ، ان حزبه امر او المت به شدة او عجز عن حل مشكلة .

اما مدى استجابة اجهزة الحكم في العراق لهذا التوجه فقد مرت هي الاخرى بمراحل غير متساوية. وبعيدا عن ذكر الاسباب ، فان الموقف الرسمي في العراق تجاه المنظمة ومكتبها في بغداد كانت تتناوبه فترات ايجابية حارة وأخرى سلبية باردة . وكلما كثرت التسهيلات التي تمنحها الدولة لمكتب المنظمة، ازدادت فاعلية المكتب في تبنيه لقضايا الفلسطينيين ومبادرته الى ايجاد الحلول المناسبة لها . ومنذ مطلع عام ١٩٧٠ انشأت الحكومة العراقية ما سمي بالمكتب القومي لفلسطين ومنعت أي اتصال لمكتب المنظمة (وسائر فصائل المقاومة) بأية جهة مسؤولة في الحكم الا عن طريق هذا المكتب ، ولا شك ان مثل هذا الحصر اعاق من امكانية تحرك مكتب المنظمة وعطل كثيرا من مبادراته الايجابية .

الفلسطينيون مورد مالي دائم للثورة : يتأكد لدى الفلسطينيين جميعا يوما بعد يوم ان الثورة ثورتهم وان استمرارها وتصاعدها مرهونان بارادة الجماهير الفلسطينية نفسها وبقدرتها على الحفاظ عليها . ومن هنا يتأكد استمرار الدعم المادي للثورة الذي يقدمه الفلسطينيون انفسهم في مختلف اماكن تجمعاتهم . وهم بدعمهم ذلك لا يفعلون اكثر من أن ينموا ارادتهم في العودة ويحافظوا على كرامتهم التي استعيدت بعد امتهان طويل .

وفلسطينيو العراق ليسوا استثناء من هذا كله . وهم ينمون الموارد المالية لثورتهم بطرق مختلفة : ١ — الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها الاعضاء لتنظيماتهم . ٢ — التبرعات والهبات والاسواق الخيرية التي يقيمونها في كل مناسبة . ٣ — الجهود التي يقوم بها اعضاء التنظيمات في جمع التبرعات من المواطنين العراقيين(٤٢). ٤ — ضريبة التحرير وهي مورد مالي دائم للثورة ينمو باستمرار ويصب في الصندوق القومي الفلسطيني، يدفعها كل مواطن فلسطيني في العراق بنسبة ٣٪ من دخله . وتشمل هذه الضريبة الفلسطينيين في معظم الاقطار العربية غير انها في العراق اتخذت شكلا اكثر انتظاما . اذ كانت الحكومة العراقية ، بطلب من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الاسبق ، قد اصدرت بتاريخ ١٩٦٥/٨/٢٢ قانونا وزاريا يحمل الرقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٥ باسم قانون استقطاع مبالغ للصندوق القومي الفلسطيني نصت المادة الاولى منه على ما يلي : « يخصم ٣٪ من رواتب واجور الموظفين والمستخدمين والعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والشركات الحكومية وغير الحكومية ويعتبر ايرادا للصندوق القومي الفلسطيني » . وقد طبق هذا القانون بأثر رجعي اعتبارا من ١٩٦٤/١٠/١ . غير ان مكتب المنظمة في بغداد رأى في هذا القانون نقصا يتمثل في انه لا يشمل باحكامه اصحاب المهن الحرة. وقد سعى المكتب طويلا وفي عهود مختلفة لتعديل القانون نزولا على الحاح عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين انفسهم غير المشمولين في القانون لمساواتهم في شرف دفع هذه الضريبة حتى استطاع تعديله في اواخر عام ١٩٦٩ بما يتفق مع هذه الرغبة . وفيما يلي نص القانون المعدل : «استنادا الى احكام المادة خمسين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء واقره مجلس قيادة الثورة صدر القانون